

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام احمد بن حنبل

إذا زوج الأبعد من غير عذر للأقرب أو زوج أجنبي : لم يصح .
قوله وإذا زوج الأبعد من غير للأقرب أو زوج أجنبي : لم يصح .
هذا المذهب بلا ريب وجزم به في الوجيز وغيره وصححه في النظم وغيره وقدمه في المغني و
الشرح وغيرهما .
وعنه : يصح ويقف على إجازة الولي ولا نظر للحاكم على الصحيح من المذهب .
وقيل : إن كان الزوج كفؤا أمر الحاكم الولي بالإجازة فإن أجازته وإلا صار عاصيا فيجيزه
الحاكم .
أجاب به المصنف قال الزركشي : وفيه نظر .
وأعلم أن هاتين المسألتين وأشباههما : حكمهما حكم بيع الفضولي على ما تقدم في باب
البيع ذكره الأصحاب .
فائدتان .
إحداهما : لو تزوج الأجنبي لغيره إذنه فقيـل : هو كفضولي فيه الخلاف المتقدم .
وقيل : لا يصح هنا قول واحد كذمته .
قلت : وهي بمسألة الفضولي أقرب فتلحق بها .
وأطلقهما في المستوعب و الفروع .
وعلى كلا الطريقتين : لا يصح النكاح على الصحيح